دراسات في التطبيع مع الكيان الصهيوني

الدراسات الفائزة في المسابقة البحثية الدولية "لا للتطبيع"

تحرير

أ. د. محسن محمد صالح

المؤلفون

د. أحمد عبد الحكيم شهاب — أ. أحمد عوض الكومي — د. إلهام جبر شمالي

أ. إيمان سمعان عطا الله — أ. باسل صالح القاضي — أ. جوان محمود صالح

د. حكمت عايش المصري — أ. حيّان جابر — أ. رامي أحمد أبو زبيدة

د. عمر خضر سعد — أ. كمال عمار بوناب — د. لبيد عماد بن محمد

د. محمد عبد الرحمن عاشور — د. محمود عبد المجيد عساف — أ. نسمة حسين العطار

أ. هاجر أحمد زايدي — أ. يوسف صلاح الأشقر

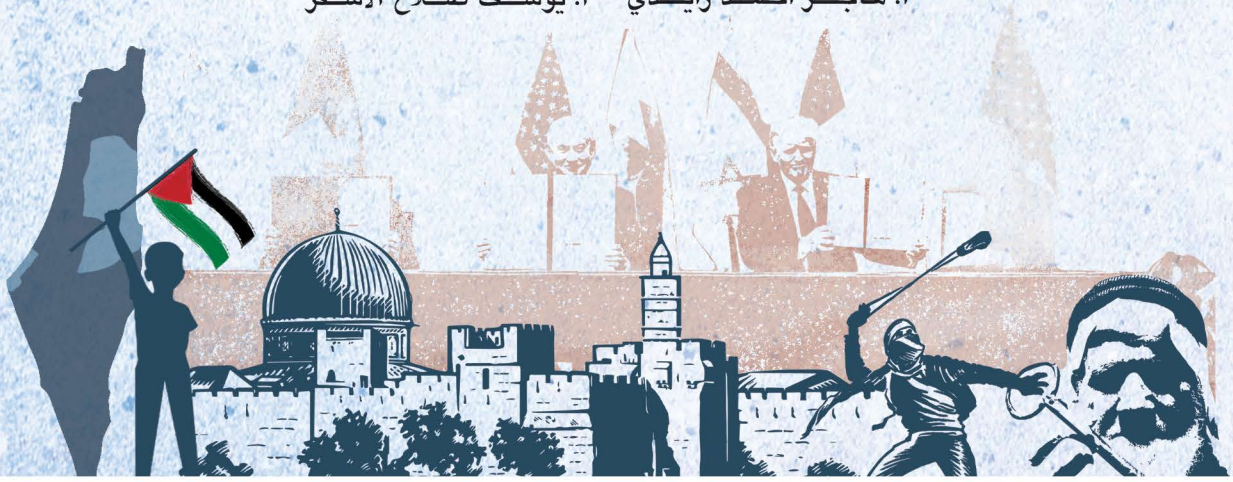

Elmessiri Academy for Research and Studies

PALM STRATEGIC Initiatives Centre

الهيئة العامة للشباب والثقافة

الفصل الخامس

التطبيع بين انعدام الشرعية وتحقق المسؤولية في ضوء المبادرة العربية والقانون الدولي

د. عمر خضر يونس سعد وهاجر أحمد زايدي

التطبيع بين انعدام الشرعية وتحقق المسؤولية في ضوء المبادرة العربية والقانون الدولي

د. عمر خضر يونس سعد[1] وهاجر أحمد زايدي[2]

ملخص:

يهدف البحث الموسوم بعنوان "التطبيع بين انعدام الشرعية وتحقق المسؤولية في ضوء المبادرة العربية والقانون الدولي" إلى استجلاء الموقف القانوني من خطوات التطبيع، وذلك من خلال مناقشة خطوات التطبيع على محك الشرعية، في ضوء الالتزام القانوني والقومي والأخلاقي المفروض على الدول العربية تجاه القضية الفلسطينية، لا سيّما ما ألزمت الدول العربية به نفسها من خلال تبنّيها لـ"المبادرة العربية للسلام"، والتي اشترطت فيها إقرار "إسرائيل" بالحقوق الفلسطينية بحدها الأدنى كشرط للتطبيع مع "إسرائيل"، وعليه تكون خطوات التطبيع الفردية منعدمة الشرعية العربية. ونهدف كذلك لاستجلاء موقف القانون الدولي من خطوات التطبيع الفردية التي تتنكر للحق الفلسطيني، حيث يُعدُّ القانون الدولي أحد مصادر قيام مسؤولية الاحتلال تجاه الفلسطينيين في ظلّ تواصل جرائمه وانتهاكاته بحق الأرض والإنسان الفلسطيني، ضارباً بعرض الحائط القرارات الدولية ذات الصلة، ما يعني أن المطبّعين مع الاحتلال، في ظلّ استمرار جرائمه، يُعدّون شركاء له في تحمل المسؤولية الدولية والأخلاقية والقومية.

الكلمات المفتاحية:

التطبيع	"المبادرة العربية للسلام"	القانون الدولي
القضية الفلسطينية		الاحتلال الإسرائيلي

[1] **د. عمر خضر يونس سعد:** أستاذ القانون الخاص في الجامعات الفلسطينية. حاصل على دكتوراه القانون الخاص من جامعة تونس المنار بالجمهورية التونسية، ولديه العديد من المؤلفات والأبحاث العلمية. شارك في العديد من المؤتمرات الدولية. أشرف وشارك في مناقشة عشرات رسائل الماجستير.

[2] **هاجر أحمد زايدي:** تونسية، حاصلة على شهادة الإجازة الأساسية في القانون الخاص من كلية الحقوق والعلوم السياسية بمدينة سوسة، وباحثة ماجستير في القانون العدلي الخاص.

مقدمة:

يشهد العالم تحولات عميقة على مستوى خطط التسوية لصراعات بعضها قديم متجدد وبعضها حديث واقع وأخرى مرتقبة، وعلى ضوء هذه التقاطعات تتحقق الرؤى العالمية لمستقبل العلاقات، فالإدراك الجيد للمشهد العربي والعالمي الراهن يكشف عن ارتباك وتحديات كبيرة تواجه واقع العلاقات الدولية ومنظومة المصالح المهترئة، فالقنبلة التي فجرها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب واتخذ لها اسم "صفقة القرن" مثّلت بداية طريقاً ملتوياً لتصفية قضية عادلة وضاربة بجذورها في عمق الصراع، بل هي مناط الصراع وجسر العبور إلى تحقيق سلام عالمي، فلا جدال في عدالة القضية الفلسطينية ومشروعيتها.

بيد أن الرؤى السياسية تتبلور بمنطق القوي لا العادل، فليس غريباً الدعم الأمريكي المتواصل للكيان الصهيوني لكن هذه المرة الدعم مباشر وجريء، والأغرب مشاركة أطراف عربية في "مسرحية السلام" من خلال دور التطبيع، فلقد سعى الاحتلال منذ عقود إلى فرض رؤيته الصهيونية في تسوية الملف الفلسطيني، ولم يكن ليرضخ لرؤية غيره لتسوية تستند للشرعية الدولية والمبادرة العربية؛ فتاريخ "إسرائيل" الحافل بالانتهاكات للقوانين الدولية والمبادرات الراعية لـ"السلام" يشهد على ذلك.

إن خطوة التطبيع التي جددت علاقات قديمة وأخرجت أخرى من السرية إلى العلنية هي مشروع صهيوني قديم، حتى إن العبارة في حدّ ذاتها مستخرجة من قاموس صهيوني حيث يعرف التطبيع لغة بأنه؛ عملية تروم إرجاع شيء ما إلى حالته العادية أو الطبيعية،[3] أما اصطلاحاً فهو؛ مصطلح صهيوني ظهر لأول مرة في المعجم الصهيوني، للإشارة إلى يهود المنفى، حيث طرحت الصهيونية نفسها على أنها الحركة السياسية التي ستقوم بتطبيع اليهود أي إعادتهم إلى "طبيعتهم" كأمة واحدة بدلاً من جماعات منتمية إلى أمم متعددة، وتمّ اعتماد المصطلح لوصف العلاقة مع العرب ليعني اعترافاً بوجود الكيان الصهيوني، وقبوله كحقيقة واقعة في المنطقة العربية من خلال الاعتراف الكامل بشرعيته الاستعمارية الاستيطانية، وشرعية مشروعه ودولته اليهودية

[3] **قاموس أكسفورد**، ط 3 (مطبعة جامعة أكسفورد، كانون الأول/ ديسمبر 2008).

الخالصة، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والثقافية والديبلوماسية، وإيقاف النشاط المعادي في المؤسسات والمنابر الدولية، والتعاون الإقليمي الثنائي.[4]

ومن خلال هذا التعريف يظهر أن التطبيع يمثل عهد مفاوضات جديداً قائماً على رؤية مغايرة للثوابت، تحقق استقرار الأطراف المنتفعة من ورائها لا أكثر، في تحدٍّ واضح للإجماع على أولوية القضية الفلسطينية وعدم قابلية الحق الفلسطيني للتصرف؛ فآخر عهدنا بالمفاوضات "المبادرة العربية للسلام" سنة 2002، والتي لا تلبي الحد الأدنى من الحق الفلسطيني، حيث كان المبدأ الذي يحكمها "السلام مقابل الحل العادل للقضية" ولاقت إجماعاً عربياً ودولياً، فكيف تحوّل الإجماع إلى قرارات فردية تعارض الإجماع العربي والدولي والشعبي؟ يمكن أن يفهم هذا التصرف الشاذ في سبيل تحقيق مصالح شخصية ضيقة لبعض الأشخاص المتنفذين في بعض "الأنظمة الوظيفية"، وهذا ما ترفضه الشعوب الحرة، ويتصادم مع الشرعية العربية والدولية، بما يبرر لطرحنا موضوع التطبيع من زاوية الشرعية، لتعرية زيف شرعيته وإعدامها في مواجهة مركز قانوني قائم، وتحميل من أقدم على هذه الخطوة مسؤوليته التاريخية والأخلاقية والقانونية، من خلال بحثنا الموسوم بعنوان "التطبيع بين انعدام الشرعية وتحقق المسؤولية في ضوء المبادرة العربية والقانون الدولي"، والذي نقوم فيه بتحليل خطوات التطبيع بمنطق الشرعية العربية والدولية، ونبحث في تحقق مسؤولية المطبّعين في ظلّ تواصل جرائم الاحتلال الإسرائيلي بحق القضية الفلسطينية.

أولاً: أهمية البحث:

تظهر أهمية الدراسة من خلال ما يلي:

1. ندرة الدراسات التي تناولت موضوع التطبيع العربي الفردي مع الاحتلال الإسرائيلي.
2. حداثة خطوات التطبيع الفردية من بعض الدول العربية.
3. استعراض خطوة التطبيع في ضوء القانون الدولي والقرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

[4] عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية** (القاهرة: دار الشروق، 1999)، ج 7، ص 13.

4. بحث إسهام التطبيع العربي الفردي المجاني، باستمرار الجرائم في حقّ الأرض والإنسان الفلسطيني.

ثانياً: أهداف البحث:

1. إثراء المكتبة القانونية بدراسة علمية تعالج خطوة التطبيع العربي الفردي.
2. بيان تصادم خطوة التطبيع العربي الفردي مع "المبادرة العربية للسلام".
3. تسليط الضوء على انعدام شرعية خطوة التطبيع في ضوء القانون الدولي.
4. بيان مدى مسؤولية المطبِّعين عن جرائم الاحتلال المستمرة بحق القضية الفلسطينية.

ثالثاً: إشكالية البحث:

نتيجة للتسارع في خطوات التطبيع العربي الفردي والمجاني مع الاحتلال الإسرائيلي في ظلّ الرفض الشعبي العربي، بما يشكل انتهاكاً للمبادرة العربية والقرارات الدولية ذات الصلة، تثور مشكلة الدراسة والتي تتمثل في التساؤل الرئيسي والذي مفاده، إلى أيّ مدى يتحمل المطبّعون المسؤولية في ظلّ انعدام شرعية التطبيع واستمرار جرائم الاحتلال؟

رابعاً: منهجية البحث:

سنتّبع في دراستنا هذه المنهج الوصفي التحليلي لنصوص التشريعات والقرارات الدولية و"المبادرة العربية للسلام"، مع التعرض للمواقف السياسية العربية منها والغربية، بحسب ما يتاح لنا منها وبقدر ما يعود على البحث من فائدة.

خامساً: هيكلية البحث:

المبحث الأول: انعدام الشرعية العربية والدولية للتطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي:

المطلب الأول: تصادم التطبيع مع "المبادرة العربية للسلام".

المطلب الثاني: تصادم التطبيع مع الشرعية الدولية.

المبحث الثاني: تحقق المسؤولية الدولية للمطبِّعين في ظلّ جرائم الاحتلال الإسرائيلي.

المطلب الأول: المسؤولية الأصلية للمطبِّعين.

المطلب الثاني: المسؤولية المشتركة للمطبِّعين مع الاحتلال.

المبحث الأول: انعدام الشرعية العربية والدولية للتطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي:

إن التهافت العربي الفردي على التطبيع لن يكسبه شرعية على الرغم من السعي الحثيث لتبريره وتمريره على بساط القضية الفلسطينية، وذلك لأنه يتصادم مع "المبادرة العربية للسلام" التي مثلت موقفاً عربياً جامعاً، وهذا ما سنتناوله في المطلب الأول، ويتصادم مع المقررات الدولية التي تتحصن بالشرعية الدولية، وهذا ما سنتناوله في المطلب الثاني، وهو ما يعدم شرعيته.

المطلب الأول: تصادم التطبيع مع "المبادرة العربية للسلام":

إن المساعي الرامية لإحلال "السلام" في منطقة الشرق الأوسط يجب أن تمر ضرورة عبر مفاوضات جدية ومتكافئة، تضمن حلاً عادلاً يضمن الحقوق من خلال مراعاة المراكز القانونية والواقعية والتاريخية لأطراف النزاع.

ولقد شكّل التفاوض مع "إسرائيل"، على مرّ عقود، أحد أهم الآليات الوقتية الممكنة في مواجهة الأزمة التي أوجدها وجودها في المنطقة بالرغم من قصوره عن تحقيق أي حلّ جذري يلغي الصراع المتواصل، وعُدَّت "المبادرة العربية للسلام" التي أطلقتها السعودية في سنة 2002 وتمّ الإعلان عنها في القمة العربية في بيروت،[5] ورعتها الأمم المتحدة، أحد أهم الخطوات نحو حلحلة الأزمة من بين الخطوات التي شهدها الواقع العربي – الإسرائيلي، على الرغم من أنها لا تلبي الحل الأدنى من الحقوق الفلسطينية، حيث لاقت ترحيباً دولياً ونالت تأييداً عربياً، فقد تضمنت خياراً استراتيجياً للدول العربية يتحقق في ظلّ الشرعية الدولية، وينص على "السلام" العادل والشامل، ويستوجب التزاماً إسرائيلياً في المقابل، وفي ما يلي استعراض لأهم بنود المبادرة التي تتعلق بالتزامات الاحتلال الإسرائيلي:

---

[5] هي مبادرة عربية أطلقها الملك عبد الله بن عبد العزيز، ملك المملكة العربية السعودية، سنة 2002، لـ"السلام" في الشرق الأوسط بين "إسرائيل" والفلسطينيين، هدفها إنشاء دولة فلسطينية معترفاً بها دولياً على حدود 1967، وعودة اللاجئين، وانسحاب "إسرائيل" من هضبة الجولان المحتلة، مقابل اعتراف وتطبيع العلاقات بين الدول العربية مع "إسرائيل"، وقد تمّ الإعلان عن "المبادرة العربية للسلام" في القمة العربية في بيروت. وقد نالت هذه المبادرة تأييداً عربياً. انظر: نص مبادرة السلام العربية التي أطلقت في قمة بيروت العربية عام 2002، موقع وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2016/3/10، في:
https://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id (اطلع عليه في 2021/3/1)

1. انسحاب "إسرائيل" من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ 1967، تنفيذاً لقرار مجلس الأمن الدولي United Nations Security Council رقم 242.[6]

2. قبول "إسرائيل" قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وعاصمتها شرقي القدس.

3. التوصل لحل شامل وعادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يُتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194.[7]

وفي المقابل هناك بنود ألزمت الدول العربية بها نفسها إذا ما التزم الاحتلال الإسرائيلي بالبنود الخاصة به، وهذه البنود تتمثل فيما يلي:

1. اعتبار النزاع العربي – الإسرائيلي منتهياً، والدخول في اتفاقية "سلام" بينها وبين "إسرائيل" مع تحقيق الأمن للجميع في المنطقة.

2. إنشاء علاقات طبيعية مع "إسرائيل" في إطار هذا "السلام" الشامل.

3. ضمان رفض كلّ أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية.

كانت هذه أهم مخرجات "المبادرة العربية للسلام"، والتي دعا مجلس الجامعة "إسرائيل" للالتزام بها لتحقيق "السلام" المنشود، ودعا كذلك المجتمع الدولي بكل دوله ومنظماته إلى دعم هذه المبادرة لحقن الدماء وتهدئة الوضع في المنطقة، بما يوفر للأجيال القادمة مستقبلاً آمناً يسوده الرخاء.

لم تلقَ المبادرة العربية قبولاً إسرائيلياً بالرغم من أنها لا تعيد للفلسطينيين إلا جزءاً من أرضهم المحتلة وبالرغم من بقاء المبادرة قائمة حتى يومنا هذا إلا أن "إسرائيل"

---

[6] قرار صادر عن مجلس الأمن بعد حرب "الأيام الستة" سنة 1967 في 1967/11/22، وينص على انسحاب "إسرائيل" من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير. انظر: قرارات مجلس الأمن، موقع الأمم المتحدة، قرار رقم S/RES/242، 1967/11/22، في: https://www.un.org/securitycouncil/ar (اطلع عليه في 2021/2/28)

[7] والذي جاء في الفقرة 11 منه بأن الجمعية العامة: "تقرر وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم، وكذلك عن كل فقدان أو خسارة أو ضرر للممتلكات بحيث يعود الشيء إلى أصله وفقاً لمبادئ القانون الدولي والعدالة، بحيث يعوّض عن ذلك الفقدان أو الخسارة أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة". انظر: قرار الجمعية العامة رقم 194، الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة 3 لسنة 1948، الفقرة 11، A/RES/194(III)، 1948/12/11، في: https://www.un.org/ar (اطلع عليه في 2021/2/28)

لم تقبل تطبيق أي جزء من بنود المبادرة على الرغم من إجحافها بالحق الفلسطيني التاريخي.

وفي الآونة الأخيرة وأمام خطوات التطبيع الفردية المعلنة والتي اتخذتها بعض الدول العربية،[8] تطفو المبادرة العربية على السطح مجدداً في تساؤل عن استمرار شرعيتها التي تأسست على إجماع عربي ودولي في مواجهة القرارات الفردية المتخذة بشأن "السلام" بالشرق الأوسط، وهو ما عبّر عنه بمصطلح "التطبيع" الذي يأتي في إطار "الخطة الجديدة للسلام" التي أطلقها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية دونالد ترامب وسمّيت في الإعلام بـ"صفقة القرن"، وانخرطت فيها بعض الأنظمة العربية والتي تقف أمام شرعية الموقف الجمعي العربي عاريةً مجردة من كل التزام أخلاقي وقانوني.

وعليه، سنتولى مناقشة شرعية خطوة التطبيع من خلال قراءة مخرجاتها، بالتوازي مع المبادرة العربية والموقف العربي من هذه الخطوات، حيث عُدَّ التطبيع عهداً جديداً للعلاقات مع "إسرائيل"، محكوماً بمبدأ "السلام مقابل الازدهار"، في تعمّد واضح وصريح لتجاوز مبدأ "السلام مقابل الأرض"، حيث قوّضت "إسرائيل" بنود المبادرة من خلال عقد علاقات فردية تحت رعاية أمريكية مع الأنظمة العربية، هذه الأنظمة هي نفسها التي أيّدت مخرجات المبادرة العربية وعدَّتها حلاً عادلاً للقضية الفلسطينية لا مجال للاعتراف بـ"إسرائيل" دون تحققه؛ في تناقض واضح مع المبادئ الراسخة التي ألزمت الدول العربية بها نفسها.

ولئن عبّرت الرؤية الرسمية لغالب الأنظمة العربية عن دعم لهذه المواقف السياسية عبر تبريرها بأنها "قرارات سيادية تهم الدول المطبعة ولا مجال للتدخل في الشأن الداخلي للدول"،[9] بيد أن الأمر من هذه الناحية يمكن أن يكون مختل التوازن التعليلي

---

[8] الدول المطبعة هي: الإمارات، والبحرين، والسودان، والمغرب. انظر: إسلام أبو عون، التطبيع العربي الإسرائيلي... مصالح موهومة وخسائر بعيدة، موقع قدس الإخباري، 2020/12/16، انظر:
https://qudsn.net/post/181076 (اطلع عليه في 2021/3/5)

[9] جامعة الدول العربية تسقط مشروع القرار الفلسطيني الرافض لاتفاق التطبيع الإماراتي، **العربي الجديد**، 2020/9/9. (اطلع عليه في 2021/2/13)
وجاء في الخبر موقف الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو الغيظ، خلال افتتاح جلسة اجتماع وزراء الخارجية العرب، الذي قال: "حق كل دولة السيادي في مباشرة سياستها الخارجية بالصورة التي تراها هو حقّ لا جدال فيه، وهذا أمرٌ يحترمه هذا المجلس ويقرّه".

إذا ما نُظر إليه بمنطق الشرعية الشعبية، فهذه الأنظمة تعارض بقرارها إجماع شعوبها على رفض العلاقة مع "إسرائيل" طالما يغيب عن الاتفاق المصلحة الفلسطينية.

أما بعض الأنظمة التي ما زالت تحافظ على مواقف ثابتة من القضية الفلسطينية وتنسجم مواقفها مع مواقف شعوبها، فقد رفضت التطبيع الفردي المجاني، ورأت أن قضية فلسطين قضية مقدسة لا مجال للمساس بها، حيث شددت الخارجية القطرية على موقفها الثابت من إنهاء وإقامة دولة فلسطين وعاصمتها القدس ضمن قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.[10] وكذلك أعلن الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، في تصريحات تلفزيونية، أن "هناك نوعاً من الهرولة نحو التطبيع، ونحن لن نشارك فيها ولن نباركها، والقضية الفلسطينية عندنا تبقى مقدسة بالنسبة إلينا وللشعب الجزائري برمته".[11]

فأيّ شرعية تواجه بها الأنظمة المطبِّعة شعوبها؟ وبهذا يمكن الإقرار أن الشرعية المهيمنة هي شرعية الأقوى التي تحاول شراء الصمت العالمي وليس شرعية الأعدل، وهو ما يجعل المأزق يتسع، فخيار "السلام الفردي" بقيادة الأنظمة بعيداً عن موافقة الشعوب، نتائجه ليست خافية في اتفاقات ليست ببعيدة، مصر سنة 1979، والأردن سنة 1994، لم تؤتِ أُكُلها ولم تحقق غير تواصل سياسي محكوم بالتنازلات والضغوط، يحقق مصالح فردية، ويعيش عزلة، وتستدعيه الذاكرة على أنه أسّس لفترة رديئة لا أكثر، بالتالي فهذه الاتفاقات ستواجه المصير نفسه ولن تخدم "السلام" والاستقرار في المنطقة "فمسألة التطبيع داخلة في خيارات الأمة وليست داخلة في ضرورات الأنظمة".[12]

حيث أكد استطلاع للرأي نشره المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات أن 88% من العرب يرفضون اعتراف بلدانهم بـ"إسرائيل"،[13] ويُفسر ذلك بطبيعتها الاستيطانية

---

[10] هل تنظم قطر لقطار التطبيع... وزير الخارجية القطري يرد، موقع قناة العالم، 2021/1/8، انظر: https://www.alalamtv.net/news/5376681 (اطلع عليه في 2021/2/20)

[11] عثمان لحياني، الرئيس الجزائري يرفض التطبيع ويصف اتفاقاته بالهرولة، **العربي الجديد**، 2020/9/21. (اطلع عليه في 2021/2/28)

[12] محمد مهدي شمس الدين، **التطبيع بين ضرورات الأنظمة وخيارات الأمة**، ط 3 (بيروت: المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، 1997)، ص 10.

[13] استطلاع: غالبية الشعوب العربية ترفض التطبيع مع الاحتلال، عربي 21، 2020/10/15، انظر: https://arabi21.com/story/1307651

والعنصرية والعدائية، فهذه الأخيرة ترفض التخلي عن هذه الطبيعة وتريد الأخذ دون تقديم شيء، وهذا مضمون التطبيع الإسرائيلي المجاني، وإلا فأين الضمانات الحقيقية لمصلحة الشعب الفلسطيني في هذه الاتفاقات؟ هل التزمت "إسرائيل" بتقديم تنازلات تضمن "السلام" في المنطقة؟ قطعاً لا.

وما نقل السفارة الأمريكية للقدس وإعلانها عاصمة لـ"إسرائيل" إلا تحدٍ واضح للعقل الجمعي الفلسطيني والعربي ورسالة مفادها أن الحلم العربي بقيام دولة فلسطينية ليس إلا وهماً.

فقد أعلنت سفيرة الولايات المتحدة كيلي كرافت Kelly Craft في جلسة استماع لمجلس الأمن بشأن وضع "السلام" في الشرق الأوسط "أن مبادرة السلام العربية لم تعد ضرورية".[14] هذا السعي الحثيث لوأد المبادرة يقابله موقف عربي – فلسطيني يرى أن المبادرة ما زالت حية ولم تمت وهي المنفذ الوحيد لحل عادل للصراع.

وعليه، فإنه لا توجد أيّ شرعية عربية للتطبيع الفردي الذي لا يستحضر الحق الفلسطيني في مواجهة الإجماع العربي سواء إجماع الأنظمة أم الشعوب. وعلى الرغم من العرقلة والجمود الذي شهدته المبادرة العربية فإنها، ومع ظهور خطوات التطبيع الفردي المجاني الذي يتجاهل الحق الفلسطيني، تستعيد أنفاسها وتجعل الموقف العربي المطبّع يواجه الخزي الشعبي والخرق القانوني والسياسي الواضح لإجماع رسمي وشعبي عربي، يرفض منطق "السلام" الإسرائيلي القائم على انتقاص الحقوق الفلسطينية.

إن التركة الثقيلة لتاريخ المفاوضات مع "إسرائيل" تزداد مشاكلها مع كل خطوة جديدة على الساحة العربية والدولية، لكن هذه المرة الأمر بدا مختلفاً تماماً حيث إن المفاوضات السابقة، على تعاستها، مثّلت خطوات لفك العزلة عن القضية الفلسطينية التي يسعى الاحتلال إلى ترسيخها للاستفراد بالقرار في شأنها دون مشاركة أو ضغط من أي طرف عربي أو دولي، فالوضع في "صفقة القرن" يقوم على تطبيع العلاقات العربية الصهيونية قبل البدء بـ"العملية السلمية"، كدافع "تحفيزي" للكيان الصهيوني

[14] الولايات المتحدة تعتبر "مبادرة السلام لم تعد ضرورية"، موقع i24news، تشرين الأول/ أكتوبر 2020، انظر: https://www.i24news.tv/ar (اطلع عليه في 2021/2/13)

من أجل التوصل لعملية سلمية، وليس بعدها،[15] وهو ما يمثل فرصة مجانية للاحتلال لتنفيذ مشروعه الاحتلالي التوسعي.

وأمام غياب حلّ عادل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي صلب اتفاقيات التطبيع، يتعمق الفراغ العربي وينقسم بين مؤيد لسياسة خارجية بملامح جديدة خالية من الطرح الفلسطيني ورافضاً لهذا التوجه، معتبراً أن غياب حلّ للقضية الفلسطينية هو فشل جديد يضاف لسجل مليء بالفشل عبر مراحل مختلفة من الصراع، على الرغم من أن البعض يرى في المبادرة، هي الأخرى، مجرد سدّ للفراغ العربي لا أكثر، طالما لم تكن هناك جهود حقيقية للتمسك بها ودعمها على الأقل كمنطلق لـ"السلام"، يمنح الفلسطينيين جزءاً من الحق وسلطة للمطالبة باكتمال الحق حسب المتغيرات الواقعية.

وأمام هيمنة شرعية القضية الفلسطينية دولياً وعربياً وشعبياً، ليس للتطبيع سوى خانة اللا شرعية واعتباره بمثابة خرق وتأسيس لزيف لا أكثر؛ في غياب الطرف المعنيّ بالتفاوض وصاحب الحق عن طاولة الحوار الذي ترعاه أمريكا، حيث غُيّب الشق الفلسطيني المعني بالأمر عن هذه المفاوضات وعدّها رشوة اقتصادية لمقايضة الحقوق والثوابت الفلسطينية والمساومة على الأرض بالمال،[16] فالحل الحقيقي لا يمكن أن يكون أحادي الجانب، وليس بخافٍ عن العقول أن "إسرائيل" ساعية لنزع فكرة أنها احتلال يجب مواجهته، بل جسم طبيعي في المنطقة وجارة وصديقة تسعى لحشد مساندين ومناصرين لتثبيتها على حساب الحق الأصلي والتاريخي للفلسطينيين، بالتالي مهما كانت المحاولات ومهما تعددت، فهي أمام مرآة الشرعية مشوّهة وعارية، لأنها ملطخة بباطل يواجه حقاً ثابتاً، وإن كان افتعال الضبابية يؤجل رؤيته إلى حين آخر، "فالتطبيع يكون مع الكيانات الطبيعية، أما الكيانات المصطنعة العدوانية فلا سبيل للتطبيع معها إلا من خلال تفكيك عدوانيتها وكشف زيف اصطناعيتها ووظيفيتها، وهو ما يعني زوالها واندثارها".[17]

---

[15] إبراهيم حمامي، **صفقة القرن: الحلم القديم الجديد** (لندن: د.ن، آب/ أغسطس 2018)، ص 104.

[16] نور أبو عيشة، في ظل الرفض الفلسطيني ما مصير.. "مؤتمر المنامة" و"صفقة القرن"، وكالة الأناضول، 2019/6/25. (اطلع عليه في 2021/3/1)

[17] عماد الدين العشماوي، استراتيجية الكيان الصهيوني في التطبيع مع الدول العربية كيف نفهمها ونقاومها، **مجلة مداد الأداب**، كلية الآداب، الجامعة العراقية، بغداد، عدد خاص بالمؤتمرات، 2019/2/18.

ولئن ترافق التطبيع مع التخلي عن القضية الفلسطينية حقيقةً ولو تمّ رفع شعارها زيفاً،[18] إلا أن هذا التخلي لا يلغيها ولا يطمس شرعيتها، والشعوب المؤتمنة على هذه القضية شريكة للفلسطينيين في نضالهم المشروع، وستستمر برفضها لهذه الخطوات عبر حضور داعم للحق الفلسطيني بالرغم من سعي "إسرائيل" ومن يحالفها إلى ضرب الشرعية الشعبية واستهدافها.

ولئن حققت "إسرائيل" "سلاماً" وهمياً مع بعض "الأنظمة الوظيفية" إلا أن أحلامها ستتحطم أمام رفض أصحاب الحق—الفلسطينيين—لهذه الخطوات المشبوهة التي تتجاوز عدالة قضيتهم، وكذلك أمام عقبة الرأي العام الشعبي العربي الذي يرفض فكرة وجود "إسرائيل" ويساند الحق الفلسطيني، بما يجعلها لا تنعم بسلام ولن تخرج عن كونها ثكنة عسكرية مستعدة دائماً للمواجهة، فاقدة للمدنية التي تحقق لها تعايش سلمي خارج حصار الخوف.

المطلب الثاني: تصادم التطبيع مع الشرعية الدولية:

تُعرف الشرعية الدولية على أنها "الالتزام بمجموعة المبادئ والقوانين التي تحكم وتوجّه العلاقات الدولية من خلال هيئة الأمم المتحدة، وبما تصدره هيئاتها المكلفة بحفظ السلم والأمن العالميين وعلى رأسها الأمن الدولي".[19]

ويعدُّ القانون الدولي الذي يعرفه فيليب منان Philippe Manin بأنه "القانون الذي ينظم العلاقات الدولية أو الروابط الدولية"[20] الإطار القانوني الأهم للشرعية الدولية وهو أساسها القانوني الذي تستمد منه إلزامية خضوع المجتمع الدولي لها.

ومن خلال ما سبق نبسط فعل التطبيع باعتباره يمثل موافقة وتوقيعاً على "اتفاقية السلام" أو ما اصطلح على تسميتها بـ"صفقة القرن" التي أطلقها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية دونالد ترامب على محك الشرعية الدولية، لنتولى بيان مدى استجابة "صفقة القرن" والتي يمثل التطبيع أحد مظاهرها للشرعية الدولية.

---

[18] عزمي بشارة، "مستقبل القضية الفلسطينية ومآلاتها في ظل الوضع الراهن،" في المؤتمر الخامس للدراسات التاريخية "سبعون عاماً على نكبة فلسطين: الذاكرة والتاريخ"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 12–2018/5/14.

[19] الشرعية الدولية، الجزيرة.نت، 2016/1/16. (اطلع عليه في 2020/2/13)

[20] Philippe Manin, *Droit International Public* (Paris: Masson, 1979), p. 9.

ومما لا شكّ فيه أن أهم المبادئ الدولية التي مثّلت مكسباً قانونياً ناضلت من أجله الأمم، ومرّ عبر مراحل تاريخية مختلفة إلى أن وصل إلى مركزه القانوني الحالي، هو مبدأ "حق الشعوب في تقرير المصير" فلا مجال للحديث عن "سلام" خارج دائرة هذا الحق الذي أكّد عليه ميثاق الأمم المتحدة لسنة 1945 والعهدين الدوليين لسنة 1966؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ونذكر من ضمن عشرات القرارات التي تؤكد على حقّ الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره والصادرة عن هذه الأخيرة قرار 3089 (د–28) الصادر في 1973/12/7 وقرار 3236 (د–29) الصادر في 1974/11/22.[21] ومثل القرار رقم 3210 الصادر في 1974/10/14، الأكثر أهمية، حيث نصّ على أن الشعب الفلسطيني هو الطرف الأساسي المعني بقضية فلسطين، وقد خصصت الأمم المتحدة بنداً خاصاً بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، هذا البند حمل عنوان "قرار حقوق الشعب الفلسطيني".[22]

وتتالت القرارات المؤكدة على هذا الحق وعدم قابليته للتصرف،[23] وتعددت المواثيق التي نصت على شرعيته،[24] فقد عُرف بأنه "تمكين شعوب الدول الواقعة تحت نيران الاستعمار أو الخاضعة تحت نظام الوصاية من أن تقرر بحرية مطلقة مصيرها والحصول على حكم ذاتي، وإقامة علاقات مع الدول المستقلة الأخرى، والاندماج في كيان دولة مستقلة".[25] ونظراً للبعد الدولي لهذا الحق المستمد من المواثيق والقرارات

---

[21] وسيم جابر الشنطي، "دراسة حقوقية: صفقة القرن بين منطق القوة والقانون الدولي،" الجزيرة.نت، 2020/2/19. (اطلع عليه في 2021/2/13)

[22] عبد الناصر قاسم الفرا، "حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في ضوء الشرعية الدولية،" **مجلة الآداب والعلوم الإنسانية**، كلية الآداب، جامعة المينا، مصر، المجلد 69، العدد 1، 2009.

[23] نذكر منها: قرار الجمعية العامة 35/35، الصادر في 1980/11/14 والمتعلق بحق الشعوب في تقرير المصير. وشددت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم 295/61، المؤرخ في 2007/9/13 (إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية) على أن للشعوب الأصلية الحق في تقرير المصير. وغيرها من القرارات.

[24] أكد عليه ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الصادر سنة 1981، ودعمته حركة عدم الانحياز، وأيدت حق الشعوب في تقرير مصيرها، وغيرها من الحركات التحررية والمواثيق الدولية التي تبنت هذا الحق وأكدت عليه.

[25] أحمد محمد طوزان، "التحول في المفهوم القانوني لحق تقرير المصير بين تحقيق الاستقلال والانفصال (مع دراسة تطبيقية لحالة انفصال جنوب السودان)،" **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، جامعة دمشق، مجلد 29، العدد 3، 2013، ص 465.

الدولية ومن عدالة مضمونه أصبح هذا الحق قانونياً وملزماً ومن القواعد القانونية الآمرة وإن تعددت صور تطبيقاته.

وبعد هذه اللمحة القانونية نأتي إلى تحليل مدى استجابة اتفاقية "السلام" المقترحة والتي نالت موافقة المطبّعين لهذا الحق، وليس بالصعب ملاحظة خلوّها من التنصيص على حقّ الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، فملخص الصفقة هو "ضمّ الضفة الغربية بدون القدس والمستوطنات إلى الأردن، وتسليم أهل غزة إلى مصر للسيطرة عليهم وإنهاء الوجود الفلسطيني في فلسطين التاريخية".[26]

بالتالي فإن هذه الصفقة والتي يمثل التطبيع أحد مظاهرها تمثل انتهاكاً لهذا الحق، ومع ذلك نالت توقيع ومباركة بعض الأنظمة العربية، فأي شرعية لفعل التطبيع الذي ينتهك القانون الدولي في مواجهة حقّ الفلسطينيين المستمد من القانون الدولي والمتمثل بحقهم في حكم أنفسهم بأنفسهم واختيار النظام السياسي الذي يناسبهم؟!إذاً فالتطبيع خرق واضح للقانون الدولي الذي هو أساس الشرعية الدولية ولا يمكن إلا الإقرار ببطلانه قانونياً، وإن فرضته قوة الأمر الواقع والاختلال في موازين القوى وفي ميزان العدالة.

ليس هذا فحسب، بل إن التطبيع يقبر الأمل في دولة فلسطينية ذات سيادة تمثّل الحد الأدنى من تطلعات الفلسطينيين، وذلك من خلال موافقته على خضوع الدولة الفلسطينية للسيطرة الإسرائيلية، من خلال إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة محدودة، وهو ما يشرّع لديمومة الاحتلال الحربي الدائم، ويخالف ما نصت عليه المادة 42 من لائحة الحرب البرية الملحقة باتفاقية لاهاي الرابعة لسنة 1907، والتي تنص على أنه "تعد أرض الدولة محتلة حين تكون تحت السلطة الفعلية لجيش العدو ولا يشمل الاحتلال سوى الأراضي التي يمكن أن تمارس فيها هذه السلطة بعد قيامه"، فقلب طبيعة الاحتلال المؤقت إلى دائم اتفاق يتجاوز وينتهك أحكام القانون الدولي، فالعوار القانوني واضح وإن حاولت القوة التي تسعى لاكتساب صبغة قانونية وأخلاقية زائفة إلى إخفائه.

[26] عامر عبد المنعم، الخاسرون والرابحون في صفقة القرن، موقع المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، 2018/4/2، ص 7.

وكذلك الأمر فإن التطبيع يخرج عن اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949 التي يرتكز عليها القانون الدولي الإنساني، والتي تنص على حظر تغيير الطابع الديموجرافي والمركز القانوني للأراضي المحتلة، وأيضاً المادة 49 من الاتفاقية التي تحظر النقل الجبري الجماعي أو الفردي لسكان الأراضي المحتلة،[27] فأي شرعية يواجه بها التطبيع هذه النصوص القانونية العادلة المتفق عليها عالمياً.

وعليه، فإن المخالفة الصريحة لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن في العديد من القرارات الصادرة المتعلقة بالقضية الفلسطينية يجعل التطبيع بمثابة تحدٍّ للشرعية الدولية، ونسف للمحاولات القانونية السلمية العادلة لحل الأزمة في الشرق الأوسط وتسوية النزاع، فلا مجال للتفاوض خارج الشرعية الدولية التي تمثل مرجعية، وقيام "سلام" فردي مع "إسرائيل"، من خلال الاعتراف الذي يتنافى مع الشروط الدولية والإطار القانوني الصحيح ليس إلا لغواً سياسياً يعمق الأزمة ويهدد الاستقرار، ستكون له تداعيات خطيرة على المنطقة والعالم بأسره.

فتواصل الضم في أرض الواقع وشرعنته من خلال التطبيع ليس بالاتفاق العادل ولا القانوني، وإن كان تحت الرعاية الأمريكية التي برهنت على أنها لا تحترم القانون الدولي ومن ورائه الأعراف الدولية الملزمة والتي توافقت عليها كل دول العالم، إضافة إلى الاعتراف بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل" وهو ما يتعارض مع قرارات الأمم المتحدة التي أكدت أن شرقي القدس كاملاً جزء من الضفة الغربية، حيث أكد مجلس الأمن على أن جميع الإجراءات الإسرائيلية بمدينة القدس غير قانونية ضمن قراره رقم 252 لسنة 1968، وفيها انتهاك صارخ لمعاهدة جنيف.[28]

وعليه، فإن خطوة التطبيع تمنح الاستيطان شرعية وغطاء، فأي قانون يمكنه إجازة هذا؟ فعدم إلزام "إسرائيل" باقتلاع مستوطناتها يمثل اتفاقاً على جرائم حرب وليس

---

[27] تنص الفقرة 6 من المادة 49 من ميثاق جنيف المدني لسنة 1949 على: "القوة المحتلة لا يجب أن تنقل أو تحول جزءاً من سكانها إلى الأراضي التي احتلتها". انظر: اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في 1949/8/12، موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، في:
https://www.icrc.org/ar/resources (اطلع عليه في 2021/2/13)

[28] قرارات مجلس الأمن، الأمم المتحدة، قرار رقم S/RES/252، في: https://www.un.org/securitycouncil/ar (اطلع عليه في 2021/2/13)

على "السلام"، حيث تعرّف المادة 8/ب/8 من نظام روما الأساسي Rome Statute للمحكمة الجنائية الدولية، الصادر سنة 1998 "قيام دولة الاحتلال على نحو مباشر أو غير مباشر بنقل أجزاء من سكانها المدنيين إلى الأرض التي تحتلها" على أنه جريمة حرب تجرِّمها المحكمة الجنائية الدولية.[29]

كما ينص القرار 465 الصادر عن مجلس الأمن الدولي سنة 1980 على أن "سياسة إسرائيل وأعمالها لتوطين قسم من سكانها ومن المهاجرين الجدد في الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967 بما فيها القدس، تشكل خرقاً فاضحاً لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، كما تشكل عقبة جدية أمام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط". كما دعا هذا القرار "إسرائيل" إلى تفكيك المستوطنات القائمة، بالإضافة للقرار رقم 446 لسنة 1979 الصادر عن مجلس الأمن الدولي الذي يؤكد أن الاستيطان ونقل السكان الإسرائيليين للأراضي الفلسطينية غير شرعي.

وأمام هذه النصوص القانونية التي أقرتها المواثيق والإعلانات والقرارات الدولية، هل يمكن التمسك بشرعية التطبيع والذي يعدُّ أحد مظاهر خطة الضم والتي تصادم القانون الدولي وتتنكر للحق الفلسطيني؟

لم يتوقف الخرق عند هذا الحد فاتفاقية "السلام" الأمريكية التي حازت على توقيع المطبّعين تقوم على فكرة أن "لا حق في العودة"، فما مصير اللاجئين الذين منحتهم الجمعية العامة للأمم المتحدة الحق في العودة إلى ديارهم في قرارها رقم 194 الذي ينص صراحة على ضرورة عودة اللاجئين الفلسطينيين، فهل صار الاتفاق على طرد الشعوب من أوطانها قانونياً ويمكنه التحصن بالشرعية الزائفة التي تحاول صناعتها بعض الأنظمة الوظيفية؟

وعليه، يتبادر للذهن تساؤل: هل حقاً قرأ المطبّعون بنود الاتفاقية التي سارعوا بإمضائها والتبجح أمام العالم بأنهم شركاء في إقامة "السلام" من خلالها، أي

[29] وسيم جابر الشنطي، "دراسة حقوقية: صفقة القرن بين منطق القوة والقانون الدولي"، الجزيرة.نت، 2020/2/19.

"سلام" يصمد أمام كل هذه التجاوزات القانونية التي ستحرك الرفض الدولي عاجلاً أم آجلاً لمحاكمة هذه الاتفاقية، وإسقاطها قانونياً حماية للقانون الدولي الذي رسّخ الحق الفلسطيني في عشرات القرارات، وللحفاظ على استقرار المنطقة والعالم بأسره، فالمجاهرة بالتطبيع هو موافقة على تفجير المنطقة ككل، وهو ما يتنافى مع السعي المتواصل لحفظ "السلام" كأحد أهم ركائز الاستقرار والازدهار.

إن خطوة التطبيع الأحادي المجاني لا يواجه الفلسطينيين وحدهم بل يواجه العالم ككل لاشتراك العالم في مبادئ القانون الدولي المنظمة لعلاقات الدول، وإدارة الصراع، وغياب الإجماع الدولي على اتفاق "السلام" الأمريكي، وخير دليل على ذلك فقد عارضت 128 دولة ما يقوم به ترامب وظهر هذا الموقف في الأمم المتحدة عندما صوّتت هذه الدول لصالح قرار الجمعية العامة الذي يدعو واشنطن إلى سحب قرارها الاعتراف بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل".[30] وعليه، فإن المؤسسات الدولية التي تملك الشرعية الدولية مطالبة بالتحرك لإبطال هذه الخطوة وإعادة المطبّعين لحجمهم القانوني الحقيقي، فالقانون أداة للمقاومة وليس للخضوع. فالصفقة تجسد منطق القوة، بمعنى أن القوي يفرض إرادته حتى لو كان ثمن ذلك الدوْس على الشرعية الدولية.[31]

تبقى القضية الفلسطينية امتحاناً للشرعية الدولية على الرغم من عجز هذه الأخيرة في مواطن كثيرة أمام الواقع المحكوم بالقوة، في تجسيد واضح لسياسة القوة، إلا أنها تبقى مطالبة بالتحرك في اتجاه إعلاء صوت القانون كلما كان هناك خرق واضح، ويبقى أمام الشعوب نضالات مستمرة لفرض هذه الشرعية ورفض كل محاولات طمسها.

وأمام غياب المرجعية القانونية للتطبيع، والاندفاع الأعمى للمطبّعين، وتجاهل الشرعية الدولية في دعم واضح للخيار الأمريكي المنحاز، الذي يُعلي المصالح ويقف فوق القانون، يكون المطبّعون أمام مسؤولية دولية أصلية ومشتركة، في ظلّ تواصل جرائم الاحتلال وانتهاكاته ومعاناة الشعب الفلسطيني المستمرة.

---

[30] قائمة الدول التي صوتت "مع" و"ضد" قرار القدس، موقع سكاي نيوز عربية، 2017/12/21، انظر: https://www.skynewsarabia.com/middle-east/100651 (اطلع عليه في 2021/2/20)

[31] عزمي بشارة، **صفقة ترامب – نتنياهو** (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نيسان/أبريل 2020).

المبحث الثاني: تحقق المسؤولية الدولية للمطبِّعين في ظلّ تواصل جرائم الاحتلال الإسرائيلي:

إن تلطخ الأنظمة بوحل التطبيع على الرغم من المزاج الشعبي الرافض يحمّلها مسؤولية أصلية عن إهدار الحق الفلسطيني، وهذا ما سنتناوله في المطلب الأول، ومسؤولية مشتركة مع الاحتلال عن جرائمه المتواصلة في حق الشعب الفلسطيني، وهذا ما سنتناوله في المطلب الثاني.

المطلب الأول: المسؤولية الأصلية للمطبّعين:

لا شكّ أن البعض قد يتساءل حول دوافع الدول الساعية إلى تفعيل عملية التطبيع بالرغم من عدم حدوث تحول في الموقف الإسرائيلي؟ ومن هذا المنطلق يمكن تحميل المطبّعين المسؤولية التاريخية والأخلاقية والقانونية، فلم يكن الاتفاق سوى مقايضة واضحة ثمنها الحق الفلسطيني، وهو ما اتضح من خلال المكاسب "الوهمية" التي حققتها الحكومات المطبعة بابتزاز صهيو–أمريكي يضرب العرف الدولي في التعاطي مع القضايا العادلة، ولا يعبّر عن موقف الطرف الفلسطيني سواء من يمثل منهم تيار المفاوضات والتسوية ممثلاً بالرئيس محمود عباس الذي يحكم الضفة الغربية، أم من يمثل تيار المقاومة والحفاظ على الثوابت ممثلاً بفصائل المقاومة وعلى رأسها حركة حماس التي تحكم قطاع غزة.

وما يؤكد ذلك ما قاله رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو خلال حوار تلفزيوني مع قناة بي بي سي BBC حيث قال إن "هناك تحولاً في توجهات دول وشعوب عربية عدة تجاه إسرائيل"، مشيراً إلى أن العديد من القادة العرب يدركون "أنه لا بدّ من دفع العلاقات مع إسرائيل، في مجالات التجارة والتكنولوجيا والطاقة والمياه والأمن وغيرها، بصرف النظر عن التعثر في المسار الفلسطيني".[32]

وعلى ضوء ذلك، تحصل المغرب على اعتراف أمريكي بسيادته على الصحراء الغربية، وكان الأَوْلى أن تحل هذه الأزمة عربياً دون أن توظفها أمريكا ورقة ضغط تكسب بها توقيعاً مغربياً للاعتراف بـ"إسرائيل" كياناً طبيعياً، مع إغفال الحق الفلسطيني في

[32] نتنياهو يتحدث عن دوافع الدول العربية للتطبيع مع "إسرائيل"، عربي 21، 2019/9/7، انظر: https://arabi21.com/story/1206005 (اطلع عليه في 2021/2/12)

ظلّ الجرائم الصهيونية المستمرة بحق الأرض والإنسان الفلسطيني، حيث غرَّد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على تويتر منتشياً بهذا الإنجاز: "صديقَينا العظيمَين إسرائيل والمملكة المغربية إلى اتفاق بإقامة علاقات ديبلوماسية كاملة". ثم غرَّد موضحاً مقابل الاتفاق: "وقّعت مرسوماً يقر بسيادة المغرب على الصحراء الغربية"، وأضاف: "أؤيد عرض المغرب الجاد الذي يتمتع بالمصداقية والواقعية الخاص بالحكم الذاتي باعتباره الأساس الوحيد لحل عادل ودائم للنزاع بشأن الصحراء الغربية".[33]

كما سعى السودان إلى الخروج من القائمة السوداء وإسقاط تهمة الإرهاب عنه مقابل التطبيع، وهذا ما أكده بشكل صريح العديد من المسؤولين السودانيين، من أبرزهم نائب رئيس مجلس السيادة السوداني، محمد حمدان دقلو (حميدتي)، حيث قال بشكل صريح: "نحن نحتاج إلى إسرائيل بصراحة، ولسنا خائفين من أي شخص،.... وشئنا أم أبينا، موضوع رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب مربوط بإسرائيل".[34]

ولا تقل الأسباب الاقتصادية التي دفعت السودان للتطبيع مع الكيان الصهيوني عن الأسباب السياسية، حيث رشحت تسريبات بشأن طلب رئيس مجلس السيادة السوداني عبد الفتاح البرهان 10 مليارات دولار لإتمام صفقة التطبيع وذلك لإنهاء الأزمة الاقتصادية، في حين تحدثت تقارير عن دعم اقتصادي في حدود 3.2 مليارات دولار، وبذلك يظهر أن أحد دوافع السودان للتطبيع الضغوط الاقتصادية التي تراكمت خلال السنوات الماضية من الحصار والتصنيف الأمريكي للسودان خلال حكم الرئيس عمر البشير.[35]

وبالنسبة للإمارات العربية المتحدة، فقد نالت نصيباً كبيراً من الامتيازات عبر عملية التطبيع، حيث مكنتها أمريكا من معدات عسكرية وصفقات سلاح لتدعيم قوتها في مواجهة الخطر المصطنع الذي تستخدمه "إسرائيل" وأمريكا لكسب تأييد خليجي

---

[33] الخارجية المغربية تعيد نشر تغريدات ترامب عن موافقة الرباط على التطبيع مع تل أبيب، موقع روسيا اليوم، 2020/12/10، انظر: https://arabic.rt.com/middle_east/1181998 (اطلع عليه في 2021/3/1)

[34] أشرف كمال، كيف قفز السودان من بلد "اللاءات الثلاث" إلى التطبيع مع "إسرائيل"؟، موقع الخليج أونلاين، 2020/10/24، انظر: http://khaleej.online/ZePoPK/ (اطلع عليه في 2021/2/15)

[35] إسماعيل محمد علي، المصالح الاقتصادية قد تسرّع التطبيع بين السودان وإسرائيل، موقع صحيفة **إندبندنت عربية**، لندن، 2020/2/20، انظر: https://www.independentarabia.com (اطلع عليه في 2021/2/15)

يخشى تقويض عرشه، إضافة إلى فتح طريق للمبادلات والرخاء الاقتصادي بين الإمارات والكيان الصهيوني.

ما سبق يُظهر بجلاء قيام الأنظمة بتثبيت عروشها مقابل اتفاق "سلام" مجحف في حق الفلسطينيين وهو ما يعري بؤسها ويكشف النقاب عن سعيها الحثيث في وأد الحركات التحررية والأصوات المنادية بحق الشعوب في العيش الكريم واحترام مقومات السيادة الحقيقية، فيتراءى الواقع السياسي بأنه انعكاس لسياسة إسرائيلية ترفض تحرر الشعوب من قيود الظلم والاستبداد ليتواصل نفوذها عبر الأنظمة الوظيفية، فهذه الأنظمة التي على مرّ عقود من الصراع العربي كشفت عن تواطؤ ومهادنة للاحتلال بوضع القضية الفلسطينية على رمح المفاوضة لتحصيل غايات أخرى لا علاقة لها بالهم الفلسطيني ومشاغل الشعب الذي يعاني ويلات الاحتلال.

إن التطبيع المجاني مع الكيان الصهيوني "جريمة سياسية وقانونية وخطيئة تاريخية"، فهو مشروع سياسي صهيوني فيه معاداة واضحة للشعب الفلسطيني وتصفية قضيته العادلة، يتحمل مرتكبوه مسؤولية إضعاف الموقف الفلسطيني،[36] وحرق ورقة الضغط المتمثلة في المقاطعة كأحد سبل الرد على تغوّل "إسرائيل" وإهدار الحق الفلسطيني، بما يعرّي هذا الأخير من كلّ وسائل الضغط الممكنة، ويضعف موقفه عربياً ودولياً في مواجهة الدعم الغربي لـ"إسرائيل"، ويحقق مسؤولية المطبِّعين في مواجهة الشعب الفلسطيني ومواجهة شعوبهم الرافضة للاعتراف بـ"إسرائيل"، في انقلاب واضح على الشرعية الشعبية عبر نشاط سياسي يتضارب مع القانون الدولي والأعراف السائدة التي تحكم العلاقات الدولية، وفي تصادم واضح مع الرأي العام ومزاج الشعوب العربية.

إن دعم الحصانة الإسرائيلية أمام المساءلة لا يسعف المطبِّعين بالتنصل من المسؤولية عن تمهيد الطريق أمام المشروع الصهيوني الذي يهدد المنطقة العربية ككل من خلال رؤية عنصرية تقوّض دعائم التعايش السلمي، فقد تراكمت الوثائق والشهادات الإسرائيلية والعربية والفلسطينية التي تتحدث عن البعد العنصري المتشدد للكيان الصهيوني، وهو ما يهدد الأمن العربي الذي هو مسؤولية مشتركة، وما فعل

[36] مخاطر التطبيع مع إسرائيل على الأمن العربي وحقوق الشعب الفلسطيني، **العربي الجديد**، 2020/10/13. (اطلع عليه في 2021/3/1)

التطبيع إلا مجازفة كبرى وتحدٍّ كبير واستراتيجي ومصيري، وفتح لشهية الاحتلال لسلسة مستمرة من الانتهاكات بحق الإنسان والأرض في فلسطين، وربما يتجاوز ذلك لانتهاكات بحق الدول العربية عموماً ودول الطوْق خصوصاً.

كل ذلك يثير علامات استفهام بشأن مستقبل الأمن العربي في إطار عسكرة المنطقة وتأجيج نار الصراعات وإدارة المعارك الوهمية لتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب، والاستمرار في وضع ترفضه الشعوب، والطبيعة، والمنطق، والتاريخ قبل القانون.

فلا يجب أن ينسى المطبّعون أنهم يصنعون واقعاً جديداً يتنافى مع الحق الطبيعي والقانوني للشعب الفلسطيني في قيام دولتهم وتقرير مصيرهم وتحقيق استقلالهم وأمنهم وسيادتهم على الموارد الطبيعية التي يستنزفها الاحتلال، وهو حق أكد عليه قرار الجمعية العامة 1803 (د–17) المؤرخ في 1962/12/14 والمعنون: "السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية"،[37] عبر تثبيت الاحتلال وجعله دائماً واعتباره كياناً طبيعياً، متجاهلين الحق الفلسطيني في سبيل تحصيل مكاسب ضيقة خاصة بهم.

وبناءً على ما سبق، تتحقق المسؤولية الدولية للمطبّعين عن تغيير صبغة الاحتلال من مؤقت إلى دائم في سبيل تحقيق مصالحهم، وكذلك عن كلّ ما ستشهده المنطقة من جرائم وانتهاكات خصوصاً الجرائم المستمرة بحق الأرض والشعب الفلسطيني، وكذلك ما ستشهده المنطقة من تغييرات جغرافية وسياسية وطبيعية، فهناك اقتناع لدى أوساط عريضة في الدول التي طبعت علاقاتها مع "إسرائيل" منذ ثلاثة عقود تقريباً؛ مصر والأردن، بأن التطبيع مع "إسرائيل" كان وبالاً على الأصعدة الأمنية والاقتصادية والاستراتيجية.[38]

فـ"إسرائيل" ترنو للاستفادة من المحيط العربي وتسعى جاهدة للسيطرة على المنطقة من أجل تحقيق اكتفائها، وهو ما سيكون على حساب الأمن القومي العربي؛ "فالتطبيع الصهيوني يهدف إلى التعامل مع قضية غير استراتيجية ("السلام" مع

[37] عبد المجيد العبدلي، **قانون العلاقات الدولية**، ط 4 (تونس: مطبعة فن وألوان – الشرقية1، 2012)، الملحق الخامس، ص 762 وما بعدها.

[38] صحيفة أدبيات لجنة مقاومة التطبيع، عمّان، 2005/3/2؛ و**القدس العربي**، 2005/3/4.

الدول العربية)، للوصول إلى الهدف الاستراتيجي الصهيوني في الهيمنة على العرب"،[39] وليست استراتيجية الهيمنة فحسب ضمن المخطط الصهيوني للمنطقة بل أطماع الكيان تتجاوز إلى تحصيل تعويضات وهمية.

فالدول العربية على رأس قائمة المطالبين بالتعويض عن التهجير اليهودي حسب الرواية الصهيونية، فقد سنّ الكنيست Knesset قانون سمي بـ"قانون الحفاظ على حقّ تعويض اللاجئين اليهود من الدول العربية وإيران"، هذا القانون حسب الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الإسرائيلية يدعم ضمان حقوق اليهود اللاجئين من الدول العربية حيث يلزم الكيان الصهيوني بضمان شمول أيّ مفاوضات سلمية في الشرق الأوسط لمسألة تعويض اللاجئين اليهود،[40] فهل المطبّعون مستعدون لدفع التعويضات؟ ومن سيعوّض الفلسطينيين عن التهجير مع العلم أن اليهود الذين غادروا الدول العربية غادروها بإرادتهم ليستولوا على أراضي الفلسطينيين، فمن الأحق بالتعويض؟

إن الضمّ الحاصل كل يوم للأراضي الفلسطينية وقضم الممتلكات يتنافى مع المنطق القانوني العادل وحقّ الملكية المقدس الذي نصّ عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 17 منه: "لكل فرد حق التملك بمفرده أو بالاشتراك مع غيره، ولا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفاً"، كما نصت المادة 25 من الإعلان ذاته على أن "لكل شخص الحق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهية له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والمسكن"، وهو ما تضمنته المادة 25 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ولقد صرّح رئيس الوزراء الإسرائيلي أن ضمّ الأراضي الفلسطينية في الضفة بما فيها القدس يتوقف مؤقتاً،[41] ليس كما قال المطبّعون أن الاتفاق يوقف الضم، وبهذا يتحمل المطبّعون مسؤولية أصلية عن إهدار حقوق طبيعية مقدسة ومكفولة بموجب

---

[39] عماد الدين العشماوي، "استراتيجية الكيان الصهيوني في التطبيع مع الدول العربية كيف نفهمها ونقاومها،" **مجلة مداد الآداب**، 2019/2/18.

[40] ملف التعويضات لليهود العرب حركته منظمة إسرائيلية وهي منظمة "العدالة من أجل اليهود المنحدرين من البلدان العربية"، وقد نالت القضية اعترافاً رسمياً من الكيان الصهيوني في شباط/ فبراير 2010.

[41] نتنياهو عن تعليق ضمّ أراضي الضفة بعد اتفاق الإمارات: تأجيل مؤقت، 2020/8/13، موقع سي أن أن بالعربية، انظر: https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2020/08/13/netanyahu-annexation-not-removed-table (اطلع عليه في 2021/3/2)

القانون الدولي، وإعلاء لمصالح ذاتية ضيقة حيث يؤكد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قراره 2334 الصادر في 2016/12/23 أن الاستيطان غير شرعي، مطالباً "إسرائيل" بوقف نشاطاتها الاستيطانية،[42] ليأتي المطبّعون بموقف مخالف يشرّعه، ويدعمه، ويمنحه الغطاء اللازم، بما يحمّلهم مسؤولية دولية عن الحقوق الفلسطينية الثابتة بموجب القانون الدولي.

فالمطبّعون مسؤولون عن تواصل تشرد الفلسطينيين من خلال خلوّ الاعتراف بـ"إسرائيل" من أيّ ضمانة أو تنصيص على حقّ اللاجئين في العودة، وكذلك توقيعهم على "صفقة القرن" التي تحرم اللاجئين من حقّ العودة، بما يحملهم مسؤولية عن معاناة شعب هجّر قسراً من وطنه، فهل يدركون حقاً جسامة ما أقدموا عليه في حقّ الشعب الفلسطيني داخل وخارج الأراضي المحتلة؟

ليس هذا فحسب، بل إن "إسرائيل" اليوم تسعى جاهدة إلى تكييف المقاومة على أنها فعل "إرهاب" ومن ورائها الولايات المتحدة الأمريكية الداعم للموقف الإسرائيلي في المحافل الدولية، وما موجة التطبيع الفردي إلا انخراط في هذا "الترويج المفهومي" للإرهاب وضرب لمشروعية المقاومة التي تنتهج طريق التحرير وتدافع عن حقّ الشعب الفلسطيني في وطنه وكرامته، وهذا انتهاك آخر لحق أصيل من حقوق الشعب الفلسطيني في المقاومة والتحرر من الاحتلال في ضوء ما كفلته الشرائع الدولية.

فالأراضي الفلسطينية بوضعها الحالي التي تحتلها "إسرائيل" تصنف في القانون الدولي على أنها تحت "الاحتلال غير المشروع"، وبما أن الاحتلال أمر غير مشروع فقد أكدت اتفاقية لاهاي لسنتي 1899 و1907 مشروعية المقاومة بكافة أشكالها، بما فيها المسلحة ضدّ الاحتلال. كما جاء ذلك التأكيد في بروتوكول جنيف Geneva Protocol سنة 1925 والإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948. وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 1514 الصادر في 1960/12/14 المتضمن إعلان منح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة، "لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها..."[43].

[42] قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2334، قرارات مجلس الأمن، الأمم المتحدة، S/RES/2334، 2016/12/23. (اطلع عليه في 2021/2/20)

[43] الجمعية العامة، الأمم المتحدة، انظر: https://www.un.org/ar/ga (اطلع عليه في 2021/2/22)

كذلك قرار الجمعية العامة الصادر في 1969/12/12، والذي أكد على أحقية هذه الشعوب في استعمال القوة من أجل الاستقلال.[44] وبالنظر إلى المقاومة الفلسطينية نجد أنه ينطبق عليها ما ينطبق على المناطق الواقعة تحت الاحتلال بموجب المواثيق الدولية السالفة الذكر، وبالتالي لا جدال في مشروعية المقاومة كما أكد مجلس السلم العالمي World Peace Council على حق الشعب الفلسطيني في استخدام كل وسائل النضال، بما فيها المقاومة لاسترداد حقوقه الشرعية المغتصبة،[45] ولقد سعى الكيان الصهيوني إلى تصنيف المقاومة الفلسطينية ووصفها بـ"الإرهاب" بهدف الإساءة للمقاومة، في محاولة لتجريدها من صفة الشرعية الدولية، وبالتالي تجفيف منابعها والتضييق عليها، مستغلين ستار التطبيع مع بعض الدول العربية، بما يظهر للعالم وكأن الصراع انتهى، وهذا يحمل المطبّعين مسؤولية عما يلحق القضية الفلسطينية من ضرر بسبب خطواتهم التي تنازلت ضمناً عن الحق الفلسطيني وضربت بعرض الحائط القانون الدولي والشرعية العربية.[46]

المطلب الثاني: المسؤولية المشتركة للمطبّعين مع الاحتلال:

إن المعركة القانونية للفلسطينيين لم تعد في مواجهة الاحتلال فقط، بل أيضاً في مواجهة المطبّعين الذين يُعَدُّون بهذه الخطوة الخالية من أي ضمانات تتعلق بالقضية الفلسطينية؛ مشاركين، وتمسّهم المساءلة القانونية، وبالتالي تحريك الحق الفلسطيني قضائياً يجب أن يشمل المطبّعين، فجرائم الاحتلال غير قابلة للتقادم، وموثقة ومستمرة في الزمن.

فجرائم الاحتلال ترتقي لجرائم الحرب، وهذا أمر لا يمكن التشكيك فيه فالإعدامات الميدانية، وبناء المستوطنات، والاغتيالات، والاعتقالات، والتطهير العرقي، والمجازر، واستهداف المدنيين، وهدم البيوت على رؤوس أصحابها والمدارس والمستشفيات، كل هذه الممارسات التي يقوم بها الاحتلال بشكل مستمر، لا تصنيف لها سوى أنها

---

[44] قرار الجمعية العامة 2554 الصادر في 1969/12/12 والمتعلق بتنفيذ الإعلان الخاص بمنح الاستقلال للشعوب المستعمرة. انظر: الجمعية العامة، الأمم المتحدة، في: https://www.un.org/ar/ga/

[45] بومدين محمد، "الحق في المقاومة في القانون الدولي على ضوء الحالة الفلسطينية،" **مجلة دراسات**، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن خلدون، تيارت، العدد 6، كانون الثاني/ يناير 2013، ص 68–100.

[46] يوسف حوري، "حول إشكالية الإرهاب والمقاومة المسلحة من أجل تقرير المصير،" **مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، جامعة البليدة، الجزائر، المجلد 6، العدد 2، 2017.

جرائم حرب في القانون الدولي، ولقد عرّفت جرائم الحرب في المادة 6/ب من نظام محكمة نورمبرج على أنها:

> انتهاكات قوانين وأعراف الحرب، وتتضمن على سبيل المثال لا الحصر، القتل العمد والمعاملة السيئة، أو الإقصاء من أجل القيام بأعمال شاقة أو لأي هدف آخر للسكان المدنيين الموجودين على الأقاليم المحتلة، القتل أو المعاملة السيئة لأسرى الحرب، أو للأشخاص الموجودين في البحر، قتل الرهائن، نهب الأموال العامة أو الخاصة، التدمير غير المبرر للمدن والقرى، أو التخريب الذي لا تبرره ضرورات الحرب.[47]

فالحروب الهمجية التي شنها الاحتلال موثقة إعلامياً بالصوت والصورة، فتاريخ الاحتلال الإسرائيلي منذ الوعد المشؤوم، تاريخ إجرامي سعى عبره إلى تهجير الفلسطينيين وإقامة المستوطنات ومصادرة أراضيهم، وتكريس نظام الإبادة عبر القتل العشوائي، متجاوزاً كل القوانين والمواثيق والأعراف الدولية، مستغلاً علاقاته مع الدول الأوروبية وأمريكا للتهرب من أيّ مساءلة دولية، ولا يجب أن ننسى الأسرى من مختلف الأعمار، والممارسات اللا إنسانية للاحتلال ضارباً عرض الحائط بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، حيث بلغ عدد الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال حتى نهاية شهر كانون الأول/ ديسمبر 2020 نحو 4,400 أسير،[48] وهناك المئات من الأسرى فارقوا الحياة في سجون الاحتلال في غياب محاكمات عادلة، ونزيهة، ومعاملة إنسانية، بالرغم من تنصيص المادة 5 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه "لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب، ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة".

ويطلع علينا التطبيع الكامل مع الاحتلال الإسرائيلي والاعتراف به كجسم طبيعي في المنطقة، بما يجعله اعترافاً بأفعاله وممارساته، ليتحمل المطبّعون مسؤولية مشاركة الاحتلال جرائمه بالسكوت عليها وتغطيتها عبر إقامة علاقات دون المناداة بمساءلة المحتل عن جرائمه، فمحور الاستراتيجية الإسرائيلية الجديدة هو الزجّ بالدول العربية الكبرى في التسوية، وتحميلها أعباء الحل، وإفلات الاحتلال من المسؤولية أمام دول

---

[47] عادل عبد الله المسدي، **المحكمة الجنائية الدولية: الاختصاص وقواعد الإحالة** (مصر: دار النهضة العربية، 2002)، ص 102.

[48] عدد الأسرى في سجون الاحتلال خلال العام 2020، موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، انظر: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id (اطلع عليه في 2021/2/24)

العالم.[49] فلم يشهد التاريخ اعترافاً بمجرم حرب انتهك القانون الدولي دون أن يحاسب، فالخروج عن نواميس المجتمع الدولي عبر الانتهاكات الصارخة للحق في الحياة والأمن والعيش الكريم، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يبرر، والتطبيع يعرقل ويعقّد المسار الفعلي للمساءلة ويبارك الانتهاكات، بما يحمّل هذه الدول المسؤولية بالشراكة مع الاحتلال عن الجرائم المستمرة التي يتعرض لها الفلسطينيون.

فالاحتلال الإسرائيلي ماضٍ في تجاهله للقرارات الدولية والقضاء الدولي، بل يعمل على كسر شرعيته كلما استوجب الأمر ذلك، فهو عندما وقّع على نظام روما الأساسي لم يصادق عليها ولم يقرها نهائياً، وأشار إلى تحفظه من إمكانية تسييس المحكمة الدولية، وهذا حجر الأساس في رفض الاحتلال الإسرائيلي صلاحيات المحكمة أمام كل إدانة توجهها له.

لقد بلغ التعنت بـ"إسرائيل" إلى الحد الذي جعلها تسعى لتفعيل علاقاتها لمواجهة قرارات المحكمة الدولية، فبدل الامتثال لقرارات المحكمة وفتح الطريق أمام التحقيق الدولي، تعمل على "تكثيف الضغط السياسي والدبلوماسي والطعن في شرعية المحكمة الجنائية ووضع عراقيل أمام التحقيق الدولي، وزيادة التعاون مع أطراف دولية ضدّ المحكمة"،[50] وكذلك تسعى إلى تشريع قانون إسرائيلي يحظر أي تعاون مع المحكمة الدولية.

وعليه، فإن التطبيع هنا يظهر بمثابة الوسيلة القذرة لوضع العراقيل أمام التحقيقات الدولية والمساءلة والعقاب، وكان الأجدر بالدول المطبّعة أن تسعى لتحريك التحقيق في جرائم الاحتلال لا مباركتها وإقامة علاقات معه، فجرائم الاحتلال لا تقل بشاعة عن جرائم النازية، والإدانة ثابتة وإن تأجلت في الزمن.

فلم تتجاوز "إسرائيل" عداءها لألمانيا إلا لما تحصلت على اعتذار وتعويض من خلال اتفاقية تعويضات في لوكسمبورغ في 1952/9/10،[51] أليس هذا المنطق الذي يحكم

---

[49] إبراهيم حمامي، **صفقة القرن: الحلم القديم الجديد**، ص 41.

[50] نضال محمد وتد، تقديرات إسرائيلية: الطريق لمحاكمات بتهم جرائم الحرب لا تزال طويلة، **العربي الجديد**، 2021/2/7. (اطلع عليه في 2021/2/24)

[51] اتفاقية لوكسمبورغ أو اتفاقية دفع التعويضات الألمانية؛ هي اتفاقية تمّ التوقيع عليها بين ألمانيا و"إسرائيل"، التزمت ألمانيا فيها بدفع تعويضات لليهود الناجين من المحرقة "الهولوكوست Holocaust" ولـ"إسرائيل" باعتبارها الدولة التي ترث حقوق الضحايا اليهود. انظر: اتفاقية لوكسمبورغ بين ألمانيا وإسرائيل، موقع ويكيبيديا – الموسوعة الحرة، انظر: https://ar.wikipedia.org/wiki (اطلع عليه في 2021/2/24)

"السلام" حسب "إسرائيل"؟ كيف يمكن تجاوز كل تلك الانتهاكات دون الاعتراف بالحق الفلسطيني والمحاسبة والتعويض؟ أين "حقوق الشرائح السكانية الأخرى وموقعها" حيث تعرضت للانتهاك والمصادرة على مرّ السنين؟ فالتمويل المتواصل للمستوطنات واستغلال الموارد الطبيعية المحلية يتعارض مع اتفاقية لاهاي الرابعة لسنة 1907 التي تحظر هذه السياسة في المادة 49 منها، التي تنص على أن "الدولة المحتلة لا يجوز لها أن تصادر الأملاك الخاصة"، كذلك المادة 56 من الاتفاقية نفسها: "الدولة المحتلة تعتبر بمثابة مدير للأراضي في البلد المحتل، وعليها أن تعامل ممتلكات البلد معاملة الأملاك الخاصة"، وأيضاً معاهدة جنيف الرابعة لسنة 1949 في المادة 49 تنص على أنه "لا يحق لسلطة الاحتلال نقل مواطنيها إلى الأراضي التي احتلتها، أو القيام بأي إجراء يؤدي إلى التغيير الديمغرافي فيها"، والمادة 53 من المعاهدة ذاتها والتي نصت على أنه "لا يحق لقوات الاحتلال تدمير الملكية الشخصية الفردية أو الجماعية، أو ملكية الأفراد أو الدولة أو التابعة لأي سلطة في البلد المحتل".

وأمام هذه النصوص القانونية التي تحظر فعل الاحتلال يتمادى المطبّعون في رسم علاقات ستضخ المال لإنعاش هذه السياسة ليتواصل الاستيطان كأحد أهم ركائز سياسة الاحتلال، فقد بدأ المطبّعون باستيراد بضائع من المستوطنات على الرغم من منع النشاطات الاستيطانية وتكييفها على أنها جريمة حرب، وبالرغم من الدعوة لمقاطعة بضائع المستوطنات وانخراط الكثير من الدول فيها، كعقاب للكيان الصهيوني على عدم امتثاله للقرارات الدولية، وللضغط عليه للانصياع للقانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان؛ فقد رأى محمود نواجعة، المنسق العام لحركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (بي دي أس) (The Boycott, Divestment, Sanctions (BDS Movement،[52] أن استيراد دولة الإمارات العربية بضائع المستوطنات الإسرائيلية يعد تورطاً في "دعم الاحتلال والعنصرية".[53]

---

[52] هي حركة فلسطينية المنشأ، عالمية الامتداد، تسعى لمقاومة الاحتلال والاستعمار – الاستيطاني والأبرتهايد الإسرائيلي، من أجل تحقيق الحرية والعدالة والمساواة في فلسطين، وصولاً إلى حق تقرير المصير لكل الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات. انظر: ما هي حركة مقاطعة إسرائيل "BDS"؟، موقع حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS)، انظر:
https://bdsmovement.net/ar/what-is-bds (اطلع عليه في 2021/3/2)

[53] استيراد الإمارات بضائع المستوطنات دعم للاحتلال، مقابلة مع محمود النواجعة، المنسق العام لحركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (بي دي أس)، وكالة الأناضول، 2021/1/11. (اطلع عليه في 2021/2/24)

فليس الاستيراد فقط يجعل المطبّعين يشاركون في سياسة عنصرية، كذلك الصمت على التمييز العنصري الذي ينتهجه الكيان داخل الأراضي المحتلة، عبر سياسة محرمة دولياً، وهو ما يطلق عليه "نظام الأبرتهايد".[54] ولقد دانت مجموعة حقوقية إسرائيلية تحت اسم "بتسيلم – مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة B'Tselem – The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories" هذه الممارسات في تقرير لها حيث قالت إنه "بينما يعيش الفلسطينيون تحت أشكال مختلفة من السيطرة الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية وداخل إسرائيل نفسها، فإن حقوقهم أقل من حقوق اليهود في المنطقة بأكملها بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن"، وقال مدير بتسيلم حجاي إلعاد Hagai El–Ad: "إحدى النقاط الرئيسية في تحليلنا هي أن هذه منطقة جيوسياسية واحدة تحكمها حكومة واحدة هذه ليست ديمقراطية بجانب احتلال. هذا أبرتهايد بين النهر والبحر".[55]

وأمام هذا الموقف الحقوقي الإسرائيلي نجد المطبّعين يباركون هذه العنصرية، مجاهرين بالعلاقات، متجاوزين فكرة أنه لا يوجد تساوٍ بين الفلسطينيين والإسرائيليين حتى في داخل "إسرائيل" ذاتها حيث يهيمن منطق "المواطن من درجة ثانية". وإن العديد من الشعارات التي ترفع في الانتخابات الإسرائيلية ليست سوى عنصرية مقيتة، من بينها "إسرائيل بيتنا"، والمواقف والتصريحات لبعض الشخصيات الصهيونية الرافعة لشعارات عنصرية وترى تحقق الحلم اليهودي ليس ببعيد، حيث يرى رئيس الحكومة الإسرائيلي نتنياهو أن "قانون القومية اليهودية" هو من أهم منجزاته التشريعية.

وهنا يجب التوقف عند مصطلح "القومية اليهودية" حيث يلغي فكرة المواطنة ويؤسس لعنصرية دينية، وهو مشروع قانون يذكرنا بعبارة وردت في وعد بلفور Balfour Declaration "دولة قومية لليهود"، حيث يخلو القانون الدولي من أي عبارة تشبه هذه العبارة أو تؤسس لها، هذا وإن دلّ على شيء فإنما يدل على توظيف القانون

[54] يُعرف نظام الأبرتهايد بأنه نظام الفصل العنصري الذي حكمت من خلاله الأقلية البيضاء في جنوب إفريقيا من 1848 حتى تمّ إلغاء هذا النظام 1990–1993، وهو نظام محرّم في القانون الدولي ويتعارض مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الإطار الضامن لحقوق الإنسان.

[55] منظمة "بتسيلم" الحقوقية ستشير إلى إسرائيل باعتبارها دولة "أبرتهايد"، موقع تايمز أوف إسرائيل، 2021/1/13، انظر: https://ar.timesofisrael.com (اطلع عليه في 2021/2/13)

لمزيد من الانتهاك وتحصيل الامتيازات، وبهذا القانون يصبح حقّ العودة الفلسطينية متناقضاً مع الدستور الإسرائيلي، أي مكانة بعد ذلك لحقوق الإنسان في خضم هذه الممارسات؟ وأي تبرير لعلاقة تعترف بإجرام متواصل غير أنها مشاركة فيه ومباركة له؟ فقد كان الأولى التنديد بأنظمة وقوانين الاحتلال والفصل العنصري وإدانتها.

وكذلك الحصار المفروض على قطاع غزة وما يعانيه القطاع من صعوبات اقتصادية واجتماعية حيث يمثّل حالة من الإقامة الجبرية غير القانونية، تنتهك كل المقررات الدولية، وتتجاهل الأصوات الحقوقية المنادية باحترام حقوق الإنسان وإيقاف هذه الممارسات الهمجية. فالأفعال الإسرائيلية التي تحرم الفلسطينيين في قطاع غزة من وسائل عيشهم، والعمالة، والإسكان، والمياه، والتي تنكر حقهم في حرية التنقل، وحقهم في مغادرة بلدهم ودخوله، كل هذه الأمور يمكن أن تؤدي إلى أن تخلص محكمة ذات اختصاص إلى أن ثمة جريمة اضطهاد، وهي جريمة ضدّ الإنسانية، قد ارتكبت.[56]

بالإضافة إلى مواصلة إقامة المستوطنات في الضفة الغربية في تحدٍ واضح للقانون الدولي الإنساني الذي يعدُّ الأراضي الفلسطينية محتلة ومستوطنات الاحتلال غير مشروعة. لكن نجد، في المقابل، المطبّعين يتجاهلون كل ذلك ويسارعون للاعتراف بـ"إسرائيل"، والتطبيع الكامل معها، ما يشجعها على الاستمرار في جرائمها ويجعلهم مشاركين لها فيها.

كما أنه يجب تفعيل حركة التضامن الدولي في مواجهة جرائم الاحتلال خصوصاً بعد الموقف الأمريكي الذي يمارس الضغط والمساومة، فقطع المساعدات عن الفلسطينيين وإغلاق مؤسساتهم ما هي إلا تركيع للسلطة الفلسطينية للاستجابة لطلبات الكيان الصهيوني من سيادة على القدس وشرعية المستوطنات، "فجوهر التطبيع الصهيوني هو تصفية وليست تسوية"، ودعم المطبّعين للاتفاقية ليس إلا محاولة لتجميد الملف الفلسطيني في القضاء الدولي، وكان الأولى التحرك في اتجاه المحاسبة لا المصاحبة على حساب الحقوق الفلسطينية الثابتة عربياً ودولياً.

وأخيراً، وعلى الرغم من منطق القوة المهَيْمن وشريعة القوي، تبقى عدالة القضية شوكة يُستعصى اقتلاعها وتُظهر المطبّعون شركاء في الانتهاكات، مسهمين في ضياع

[56] تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة.

الحق الفلسطيني، وهذا المشهد الانهزامي سيواجَه بإرادة الشعوب التي ستهدم حظيرة التطبيع، ويعود حنينها للقضية الفلسطينية لأنها قضية معتقد وإرث تاريخي وديني في المقام الأول، وليست قطعة أرض متنازع عليها، فهي "قضية وجود لا حدود"، وقضية التطبيع قضية خاسرة لأنها تؤسس لدولة يهودية مستحيلة لا قيام لها إلا بالقهر والتهجير القسري، وهو ما يعني في الأخير فشل التطبيع[57] وبقاء النضال المشروع مستمراً، وتحمّل المطبّعين للمسؤولية الأخلاقية والقانونية أمام القضاء الدولي وأمام الشعوب الحرة في لحظة الحقيقة وانتصار الحق.

خاتمة:

نخلص في ختام البحث إلى أن خطوات التطبيع الفردية ولئن حققت واقعاً جديداً لكن يبقى وهمياً وفاقداً لأسس ثباته وديمومته، ولعل لحظة سقوطه ليست ببعيدة لأن علوّه سريع فكذلك الأمر سيكون سقوطه أسرع، فالأنظمة العربية التي سارعت الخطى لمصافحة الكيان الصهيوني عارضت كل مقومات النجاح في تعارض توجهات الشعوب والقانون الدولي والمبادرة العربية، ولا يمكن لمثل هذه الخطوات أن تطمس تاريخية الحق الفلسطيني ومشروعيته، فالاختيارات الاستراتيجية في العلاقات تبنى على الحقوق لا المصالح، ولحظة الحقيقة لا تستثني أحد، فمستقبل فلسطين ليس مرتهن للحظة القائمة بل لاستمرار النضال، لذلك نؤكد على حقّ الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره والنضال من أجل قضيته، والشعوب العربية داعمة ومستمرة في عقيدتها المبنية على أن فلسطين غير قابلة للتصفية أو التفاوض أو المساومة أو التقسيم، وفي ضوء ما سبق توصلنا للعديد من النتائج والتوصيات كان من أهمها ما يلي:

أولاً: أهم النتائج:

1. انعدام شرعية التطبيع الفردي المجاني لتصادمه مع "المبادرة العربية للسلام".
2. انعدام شرعية التطبيع لتعارضه مع القانون الدولي، خصوصاً الحق في تقرير المصير، ولا سيّما في ظلّ استمرار جرائم الاحتلال الإسرائيلي بحق الإنسان والأرض الفلسطينية.

[57] عماد الدين العشماوي، استراتيجية الكيان الصهيوني في التطبيع مع الدول العربية كيف نفهمها ونقاومها، **مجلة مداد الأداب**، 2019/2/18.

3. تحمّل المطبّعين للمسؤولية الأخلاقية والقانونية في ظلّ تقديم مصالحهم الشخصية على حساب القضية الفلسطينية العادلة وأمام التداعيات الكبرى لهذه الخطوة على المنطقة العربية ككل.

4. تحمّل المطبّعين مسؤولية مشتركة مع الاحتلال عن الجرائم التي يرتكبها بحق الفلسطينيين، خصوصاً وأن التطبيع مثّل تغطية لهذه الجرائم وتجاوز الحق الفلسطيني المقر به عربياً ودولياً.

ثانياً: أهم التوصيات:

1. تشكيل جبهة داعمة للحق الفلسطيني من الدول المعارضة للتطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي.

2. العمل على التصدي لكل خطوات التطبيع المجاني، وكشف زَيف شرعيتها بكل الوسائل المتاحة سواء أكانت قانونية، أم إعلامية، أم شعبية، والضغط على المطبّعين شعبياً.

3. إبراز دور المطبّعين في إضفاء غطاء على جرائم الاحتلال الإسرائيلي بحق الأرض والإنسان الفلسطيني.

4. العمل بكل الطرق القانونية على تحميل المطبّعين بأسمائهم، وشخوصهم المسؤولية القانونية عن جرائم الاحتلال الإسرائيلي للشعب الفلسطيني.

5. مقاطعة المطبّعين بمختلف أشكال المقاطعة واعتبار الأمر يهم الأمن القومي العربي.

6. تكثيف المسيرات المنادية بالحق في العودة، وتفعيل الضغط الشعبي عبر تضامن الشعوب العربية والأجنبية مع الحق التاريخي للشعب الفلسطيني.

7. دعم كل أشكال المقاومة بإيمان راسخ بعدالة القضية وتكثيف الجهود في إعلاء صوت القضية في المحافل الدولية.

Abstract

Normalization: Between the Lack of Legitimacy and the Realization of Responsibility, in Light of the Arab Initiative and International Law

The research entitled "Normalization Between the Lack of Legitimacy and the Realization of Responsibility in Light of the Arab Peace Initiative and International Law" aims to explore the legality of normalization. It studies its steps in light of the legal, national and moral commitment of the Arab countries towards the Palestine issue, particularly when they committed themselves to the Arab Peace Initiative. This initiative stipulated that Israel must recognize the minimum Palestinian rights as a condition for normalization with Israel, which makes the individual steps of normalization lack Arab legitimacy. We also aim to clarify the position of international law on the individual steps of normalization that renege on Palestinian rights. For the international law is considered one of the sources that define the occupation's responsibility towards the Palestinians. This occupation has been committing crimes and violations against the land and Palestinian people, ignoring the relevant international resolutions. Hence, the normalizers are considered the occupation's partners and they share international, moral and national responsibility.

Keywords:

Normalization	The Arab Peace Initiative	International Law
The Palestinian Issue		Israeli Occupation

Studies on Normalization with the Zionist State

The Award-Winning Studies of the International Research Competition "No to Normalization"

هذا الكتاب

يُعدُّ التطبيعُ مع الاحتلال الإسرائيلي من أكبر المخاطر التي تواجهها القضية الفلسطينية في الوقت الراهن، حيث إنه يهدف بشكل رئيسي إلى إعادة تشكيل منظومة العلاقات والقيم والمفاهيم العربية والإسلامية تجاه الاحتلال، وفق الرؤية الصهيونية؛ ويهدف إلى عزل فلسطين عن أبعادها العربية والإسلامية والاستفراد بقضية فلسطين سعياً لشطبها، وإغلاق ملفها.

يحتوي هذا الكتاب على 13 بحثاً، تمّ انتقاؤها من الأبحاث الفائزة في المسابقة البحثية الدولية "لا للتطبيع"، والتي نظمتها الهيئة العامة للشباب والثقافة – غزة، بالمشاركة مع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – بيروت، وأكاديمية المسيري للدراسات والتدريب – غزة، ومركز المبادرة الاستراتيجية – ماليزيا. والأبحاث المنشورة هي أبحاث علميَّة محكَّمة، تمّ إجازتها من الجهة التي حكّمت المسابقة، وقد غطّت الأبحاث بشكل متكامل الجوانب الشرعية، والتربوية، والثقافية، والحضارية، والسياسية، والاقتصادية، والإعلامية، والأمنية، والعسكرية المتعلقة بمقاومة التطبيع.

يُعدّ هذا الكتاب أحد أبرز المراجع المتعلقة بالتطبيع مع الكيان الصهيوني، والتي لا غنى عنها للمعنيين والمتخصصين؛ وقد خضع الكتاب لإجراءات التحرير العلمي من مراجعة وتدقيق وضبط نصوص وتوثيق، حتى خرج في حلته النهائية.

ISBN 978-614-494-026-6

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 5034-14 بيروت – لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net